دار الخدمات النقابية والعمالية

CTUWS

ورقة موقف

شركة غزل المحلة

بين التطوير والتخارج
ومستقبل إدارة الشركات المملوكة للدولة



شركة غزل المحلة بين التطوير والتخارج ومستقبل إدارة الشركات المملوكة للدولة

تصـــدر دار الخدمات النقابية والعمالية ورقة موقف حول تطوير شركة غزل المحلة في إطار المشروع القومي لتحديث صناعة الغزل والنسيج في مصر، الذي استهدف إعادة بناء قدرات القطاع ورفع كفاءته الإنتاجية والتصديرية، من خلال تحديث المصانع وإنشاء خطوط إنتاج جديدة والاستفادة من الأصول التاريخية للقطاع. وقد استحوذت شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى على نحو 40% من إجمالي استثمارات المشروع، بما يعكس موقعها المحوري في خطة الدولة لإعادة تطوير الصناعة.

ومع اقتراب اكتمال مراحل المشروع، برزت قضية إدارة وتشغيل الأصول الجديدة والمطورة، في ظل توجه الدولة إلى توسيع الشراكة مع القطاع الخاص وتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة وبرنامج التخارج. وتطرح حالة غزل المحلة، في هذا الســـياق، تســـاؤلات حول مدى ملاءمة طرح الشركة أو إسناد إدارتها إلى مستثمر استراتيجي، في ضوء حجم الاستثمارات العامة التي ضُخت في تطويرها، وقدرتها الإنتاجية والتصديرية، وما إذا كان التخارج يحقق قيمة اقتصادية مستدامة تتجاوز العائد المالي قصير الأجل.

وتتناول الورقة تطور مشـــروع تحديث صـــناعة الغزل والنســـيج، مع التركيز على شركة غزل المحلة وحجم الاســـتثمارات الموجهة إليها ونتائج التطوير، ثم تســـتعرض توجهات الدولة بشـأن الشراكة مع القطاع الخاص وبرنامج التخارج وتطورات ملكية الدولة، قبل الانتقال إلى تحليل ضـوابط الشراكة وحدود التخارج وتقييم تداعيات تقسـيم شركة غزل المحلة وطرحها على مستثمرين. وتختتم الورقة بقراءة تحليلية للسياسات المتبعة ومجموعة من التوصيات المتعلقة بإدارة الأصـول العامة الإنتاجية وتعظيم عوائدها الاقتصـادية والتنموية على المدى الطويل.

تطوير غزل المحلة ضمن المشروع القومي لتحديث صناعة الغزل والنسيج في مصر



يرصد هذا المحور نطاق مشروع التحديث الصناعي ومراحله داخل شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، باعتبارها صاحبة النصيب الأكبر من استثمارات المشروع .كما يوضح حجم المنشآت والمعدات والطاقة الإنتاجية المستهدفة، بما يضع النقاش حول مستقبل الإدارة والتشغيل في سياقه الاستثماري والإنتاجي.

بدأت الدولة المصرية تنفيذ المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج في مصر- بهدف رفع مساهمة قطاع الغزل والنسيج في الاقتصاد المصري بعد أن وصلت إلى 2.5 و3% حاليًا ورفع قيمة صادرات القطاع واستغلال وتحديث كافة إمكانياته بإنتاج وتصدير منتجات نهائية ذات قيمة مضافة مرتفعة.

يشمل المشروع 65 مصنعاً ومبنى خدمياً، و إنشاء وتطوير وإعادة تأهيل الشركات التابعة في مختلف المحافظات، و دمج 31 شركة تابعة للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج في 9 شركات تابعة تعمل في مجالات تجارة و حليج الأقطان والغزل والنسيج والصباغة والتجهيز والملابس الجاهزة.

قُسمَ المشروع إلى ثلاث مراحل تتضمن كل مرحلة تحديث عدد من المصانع وإنشاء مصانع جديدة لرفع الطاقة الانتاجية الإجمالية للمنتجات، شملت المرحلة الأولى مصنع غزل (4)، المقام على مساحة نحو 24.6 ألف متر مربع، ويضم نحو 71.8 ألف مردن، وبمتوسط إنتاج يصل إلى نحو 12 طنًا يوميًا. و مصنع غزل (1)، المقام على مساحة نحو 62.5 ألف متر مربع، والذي يُعد أكبر مصنع غزل في العالم، ويضم 185.7 ألف مردن، بمتوسط إنتاج يصل إلى نحو 30 طنًا يوميًا، إلى جانب مصنع تحضيرات النسيج (1)، المقام على مساحة نحو 3 آلاف متر مربع، ويضم 640 مردن تدوير.

و نفذ من المرحلة الثاني مصنع غزل (6)، المقام على مساحة نحو 17.7 ألف متر مربع، ويضم 52.2 ألف مردن، وبمتوسط إنتاج يصل إلى نحو 14 طنًا يوميًا، ومصنع تحضيرات النسيج (2)، المقام على مساحة نحو 21.2 ألف متر مربع، ويضم 34 ماكينة تحضير، بمتوسط إنتاج يبلغ نحو 50 طنًا يوميًا، بالإضافة إلى مجمع النسيج، المقام على مساحة نحو

40 ألف متر مربع، ويضـم 468 نولًا، بمتوسـط إنتاج يصـل إلى نحو 136 ألف متر و37 طنًا يوميًا من الأقمشة والوبريات. إضافة إلى مجمع الصباغة ومصنع (غزل 2) بشركة شبين الكوم.

وضمت المرحلة الثالثة تطوير شركة دمياط للغزل والنسيج، بمصانع جديدة للغزل والنسيج وتحضيرات النسيج والصباغة لإنتاج أقمشة الجينز، و تطوير مجمع المصانع الجديدة بشركة مصرـ للغزل والنسـيج وصـباغي البيضـا بكفر الدوار، بالإضـافة إلى شركات الدقهلية للغزل والنسيج، والوجه القبلي للغزل والنسيج، ومصرـ حلوان للغزل والنسيج واستحوذت المحلة الكبرى على نحو 40 % من إجمالي استثمارات المشروع.

و تأسيس شركة Egyptian Cotton Hub لتتولى تسويق الخارجي بيع منتجات قطاع الغزل والنسيج وإدارة سلاسل الإمداد من خلال منافذ بيع مملوكة للدولة ومؤجرة في مولات تجارية خاصة والمطارات المصرية، وتدشين علامة تجارية جديدة باسم Nit مستوحاة من اسم آلهة النسـيج في الحضـارة المصرـية القديمة وعلامة Mahalla لتطوير تصـميمات جديدة وأدوات التعبئة والتغليف لكافة المنتجات لمنافسـة العلامات التجارية العالمية، وإعادة تسـمية شركة النصرـ للتصـدير والاسـتيراد، لتغيير الصـورة الذهنية لها فى الداخل والخارج وتغيير الاسـم إلى "جسور".

وصـلت تكلفة المشرـوع في مراحله الثلاثة إلى 56 مليار جنية منها 22 مليارا تكلفة المنشـآت، بالإضـافة إلى 540 مليون يورو تكلفة الماكينات والمعدات. وأشـارت تقارير صـحفية حديثة صادرة عن رؤساء تنفيذيين لشركات غزل ونسيج إلى احتياج المشروع إلى 8 مليارات جنية منها 2 مليار مخصصة للمصانع الغزل والنسيج بالمحلة.

برنامج التخارج وسياسة الشراكة مع القطاع الخاص



لم يقتصر النقاش الحكومي، مع اقتراب اكتمال مراحل التحديث، على استكمال المصانع الجديدة، بل امتد إلى تحديد الجهة التي ستديرها وطبيعة مشاركة المستثمرين .ويعرض هذا المحور الإطار الذي تتحرك فيه سياسة الشراكة والتخارج، إلى جانب نماذج من الاتفاقات والترتيبات التي اتبعتها الدولة في قطاعات أخرى.

مع اقتراب اكتمال مراحل المشـروع الثلاثة بدأت الحكومة في بحث طرق إدارة وتشـغيل المصـانع الجديدة والمحدثة وفق سـياسـة الشرـاكة بين القطاعين العام والخاص و وثيقة

سياسة ملكية الدولة التي تحدد نسب مشاركة القطاع العام في القطاعات الاقتصادية سواء بالتخارج الكامل من بعض القطاعات أو تخفيض نسبة المشاركة بطرح عدد من الشركات للبيع أو طرح حصص منها في البورصة المصرية في إطار برنامج الطروحات الحكومية الذي يشغل أهمية كبيرة في برنامج التسهيل الائتماني الموقع مع صندوق النقد الدولي في 2022، وشغل مطلب تمكين القطاع الخاص و تخارج الدولة من عدد كبير من الشركات المملوكة للقطاع العام والأعمال العام أهمية كبيرة في كل برامج التمويل التي وقعتها مصر مع مؤسسات التمويل الدولية وكذلك الشركاء الخليجيين.

في هذا الإطار أعلن وزير قطاع الأعمال العام محمد الشيمي في أكتوبر 2025 استقبال رئيس مجلس إدارة مجموعة أروجلو التركية، لبحث فرص التعاون المشترك بين المجموعة والشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس، في تشغيل وإدارة عدد من مصانع الغزل والنسيج الجديدة التابعة للوزارة.

سعت الحكومة المصرية في السنوات الماضية إلى توسيع نطاق الشراكة مع القطاع الخاص بالتعاون مع شركات قطاع الأعمال العام سواء بالمشاركة في تطوير توسعات إضافية داخل مصانع الشركات الحكومية أو ببيع حصص من الشركات القابضة إلى مستثمرين، كما حدث مع مجموعة طلعت مصطفى القابضة عبر شركتها التابعة "آيكون" بتوقيع اتفاقية للاستحواذ على حصة أغلبية تبلغ 39% قبل أن ترتفع إلى 51% في فبراير 2024، في محفظة تضم سبعة فنادق تاريخية مملوكة للدولة، من خلال الشركة القابضة للسياحة والفنادق (إيجوث). وشملت الصفقة فنادق ماريوت مينا هاوس بالقاهرة، وكتراكت أسوان، وونتر بالاس الأقصر، وموفنبيك أسوان، وسيسيل الإسكندرية، وفنتيدج، والجزيرة (ماريوت).

شركة النصر للسيارات هي الأخرى كانت مثالًا على تعميق الشراكة مع القطاع الخاص، حيث وقعت الشركة شراكة استراتيجية مع مجموعة الصافي لتصنيع السيارات العالمية محليًا برأسمال يصل إلى 500 مليون جنيه. تؤسس شركة جديدة تحمل اسم "إس إن أوتوموتيف" SN Automotive، لتتولى القيام بالعملية التجارية كاملة؛ بما تشمله من تمويل والحصول على حقوق تجميع وتصنيع وتوزيع سيارات حديثة تحمل علاماتٍ تجاريةً عالمية، وبلغت نسبة مجموعة الصافى فى الشركة 76%، وشركة النصر للسيارات 24%.

وفي أسوان، بعد إعادة تشغيل مصنع الفيروسيليكون بشركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما" في أبريل 2025 بعد توقف خمس سنوات، لينتج سبائك السيليكو منجنيز المستخدمة في صناعة الحديد والصلب، وتولت الشركة المصرية للسبائك الحديدية التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام إعادة تأهيل المصنع بتكلفة 53 مليون جنيه، وقعت كيما اتفاق مع شركة الشرق الحقيقي للتعدين السعودية عقد استغلال وتشغيل فرن إنتاج سبائك السيليكو منجنيز، مقابل عوائد متوقعة لصالح شركة كيما أسوان بنحو 1.8 مليون دولار سنويًا بحد أدنى مضمون يبلغ 600 ألف دولار.

ضوابط الشراكة وحدود التخارج



تستند الورقة إلى التمييز بين الشراكة التي تضيف تمويلًا أو تكنولوجيا أو خبرة تشغيلية، والتخارج الذي ينقل الملكية أو يقلص قدرة الدولة على إدارة أصل إنتاجي .ومن ثم، ينبغي تقييم أي صيغة وفق أثرها طويل الأجل على الإنتاج والإيرادات والقدرة الصناعية، لا وفق العائد المالي الفوري وحده.

لا ينبغي أن تتحول الشراكة مع القطاع الخاص إلى غاية في حد ذاتها، بل تظل أداة من أدوات السياسة الصناعية وإدارة الأصول العامة، وتُقاس جدواها بطبيعة المشروع والأهداف التنموية المرجوة منه. وتكون هذه الشراكة مبررة أكثر في المشروعات كثيفة رأس المال أو التي تتطلب تكنولوجيا متقدمة وخبرات فنية وإدارية متخصصة، بما يتيح تحقيق قيمة مضافة حقيقية تتمثل في نقل التكنولوجيا الصناعية المتقدمة. أما إسناد إدارة مشروعات ذات تكاليف استثمارية محدودة نسبيًا إلى القطاع الخاص لمجرد تقليل الأعباء التشغيلية أو تحقيق عوائد سريعة، فيظل محل تساؤل من حيث جدواه الاقتصادية على المدى الطويل، خاصة إذا كانت الدولة قادرة على تطوير قدراتها المؤسسية والفنية بما يمكنها من إدارة هذه الأصول بكفاءة واستدامة.

وتتضاعف أهمية هذا التمييز عند الانتقال من الشراكة التشغيلية إلى التخارج من الملكية؛ إذ ينبغي التفريق بين بيع حصص بهدف جذب استثمارات جديدة وتكنولوجيا متقدمة، وبين بيع أصول أو حصص مؤثرة في شركات قائمة بغرض توفير سيولة قصيرة الأجل، لا سيما لتغطية التزامات مالية مثل خدمة الدين. ففي الحالة الثانية، يتحول التخارج من أداة لإعادة هيكلة الاقتصاد وتعزيز كفاءة القطاع العام إلى مجرد وسيلة لتسييل أصل إنتاجي مدر للدخل، مع ما

يترتب على ذلك من فقدان تدفقات نقدية مستقبلية وتقليص قدرة الدولة على التأثير في قطاعات استراتيجية.

ومن ثم، فإن تقييم الشراكة أو قرارات التخارج لا ينبغي أن يقتصر على العائد المالي الفوري، بل يجب أن يمتد إلى قياس القيمة الاقتصادية المضافة على المدى الطويل: هل تسهم الشراكة في رفع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا وتوسيع الطاقة الإنتاجية وفتح أسواق جديدة؟ وهل جرى توظيف حصيلة التخارج في استثمارات مولدة لإيرادات مستمرة أم في تغطية نفقات جارية؟ ويكتسب هذا التمييز أهمية خاصة في حالة الشركات الصناعية المنتجة، نظرًا لأن قرارات التخارج منها لا تمثل مجرد خيارات مالية، بل قد يكون لها أثر مباشر على قدرة الدولة في بناء قاعدة إنتاجية مستدامة وتوليد إيرادات طويلة الأجل.

قراءة في تطورات ملكية الدولة

تغير خريطة ملكية الدولة ومؤشرات الشركات



تُظهر المؤشرات المعلنة تراجع عدد الشركات المملوكة للدولة بالتوازي مع ارتفاع نسبة الشركات الرابحة وهو تطور يستدعي قراءة تفصيلية تميز بين التحسن الناتج عن تطوير الأداء والآثار المحتملة لعمليات الدمج وإعادة الهيكلة .كما تقتضي هذه القراءة النظر إلى توزيع حصص الملكية وحجم رؤوس الأموال في الشركات.

وتكشف بيانات المتابعة الأخيرة لتنفيذ سياسة ملكية الدولة عن تحول ملموس في خريطة ملكية الدولة للشركات؛ إذ تراجع عدد الشركات المملوكة للدولة من 709 شركات في أغسطس 2024 إلى 561 شركة في أغسطس 2025، بانخفاض يقارب 20.9%، بالتزامن مع عمليات الدمج وإعادة الهيكلة وطرح حصص استثمارية. ويكتسب هذا التراجع دلالة خاصة في قطاع الأعمال العام، الذي شهد انخفاضًا كبيرًا في عدد شركاته، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة الشركات الرابحة من 54% إلى 65%. وإذا كان ارتفاع نسبة الشركات الرابحة يمثل مؤشرًا إيجابيًا على تحسن الكفاءة المالية، فإن تزامن ذلك مع انخفاض عدد الشركات المملوكة للدولة يطرح تساؤلاً حول طبيعة هذا التحسن ما إذا جاء بصورة أساسية نتيجة رفع كفاءة

الشـركات القائمة وإعادة هيكلتها، أم مجرد دمج عدد من الشـركات في كل قطاع إنتاجي واحد تحت شركة قابضـة أظهر ارتفاع في الإيرادات والأرباح، وهو ما يحتاج إلى توضـيح من وحدة الشـركات المملوكة للدولة بإيضـاح تفاصـيل عمليات إعادة الهيكلة ورفع الكفاءة للشـركات التابعة لها إعمالا لمبدأ الشـفافية وإطلاع الجمهور على طبيعة عملها بجانب نشـاط الطروحات الحكومية المكثف.

وتشير بيانات هيكل الملكية إلى أن الدولة لا تزال تحتفظ بحصص أغلبية في قطاع واسع من الشركات؛ إذ تمتلك أكثر من 75% من نحو 257 شركة، في حين تساهم بنسبة تقل عن 25% في نحو 69 شركة. ويعني ذلك أن عملية التخارج، حتى مع اتسـاع نطاقها، لا تزال تترك للدولة حضـورًا مؤثرًا في عدد كبير من الشـركات، وهو ما يجعل القضـية الأسـاسـية ليسـت في مبدأ تخفيض الملكية الحكومية بحد ذاته، وإنما في قدرتها على إعادة تطوير هذه الشـركات وزيادة إيراداتها وفي معايير تحديد الشـركات التي ينبغي للدولة الاحتفاظ بها وتلك التي يمكن التخارج منها، وكيفية استخدام حصيلة التخارج.

أن جزءًا معتبرًا من الشـركات المملوكة للدولة يعمل برؤوس أموال كبيرة؛ إذ يبلغ رأس المال المصرـح به 500 مليون جنيه فأكثر في 233 شركة، كما تتركز غالبية الشـركات الرابحة ذات رؤوس الأموال الكبيرة في هذه الفئة، بواقع 161 شركة. وتكشـف هذه الأرقام عن وجود كتلة من الأصـول الحكومية ذات الحجم الرأسـمالي والقدرة على تحقيق الأرباح، وهو ما يسـتدعي قدرًا أكبر من الحذر عند اتخاذ قرارات التخارج منها. فالشـركة المنتجة والرابحة لا تمثل مجرد أصل يمكن بيعه للحصول على حصيلة مالية فورية، وإنما تمثل كذلك مصدرًا لتدفقات نقدية مستقبلية، وقاعدة إنتاجية يمكن أن تسهم في التشغيل والصادرات و الإحلال محل الواردات.

القانون رقم 170 لسنة 2025 وصلاحيات وحدة الشركات المملوكة للدولة



يمثل القانون رقم 170 لسنة 2025 محطة تنظيمية في مسار تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، إذ أسند إلى الوحدة المركزية مهام تتعلق بإعداد برامج التخارج وتحديد آليات التعامل مع الشركات .ويستدعي اتساع هذه الصلاحيات وضوحًا بشأن التوازن بين تعظيم العوائد المالية وتحقيق الأهداف الصناعية والتنموية.

يجسد صدور القانون رقم 170 لسنة 2025 التحول الجوهري نحو إعادة هيكلة الأصول العامة، حيث منح "وحدة الشركات المملوكة للدولة" صلاحيات واسعة ومباشرة تركز بوضوح على تنفيذ أحكام وثيقة سياسة ملكية الدولة عبر آلية "التخارج" كأولوية استراتيجية. وتتمحور الاختصاصات الرئيسية للوحدة حول إعداد وتطبيق برامج التخارج بكافة صورها، سواء بطرح حصص وأسهم الشركات في البورصة المصرية أو بيعها للمستثمرين، وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة، فضلاً عن تحديد الخيارات الأنسب لتقسيم الشركات أو دمجها لتشكيل كيانات أكبر. كما أُنيط بالوحدة إعداد قاعدة بيانات شاملة للشركات والعمالة، واختيار بنوك الاستثمار ومستشاري الطرح، وتحديد قائمة الشركات المستهدفة سنوياً لتسهيل نقل إدارتها أو ملكيتها للقطاع الخاص لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

فيما تتحدد الغاية الأساسية من إنشاء مثل هذه الوحدات والهيئات المركزية لإدارة الأصول العامة في تعظيم العوائد المالية المباشرة للموازنة العامة لضمان الاستغلال الأمثل لثروات الدولة، بالتوازي مع تلبية متطلبات السياسات الصناعية القومية وبناء قدرات اقتصادية متينة تؤمن احتياجات البلاد من المنتجات والسلع الاستراتيجية. وتكتمل هذه الغاية بإقرار قواعد حوكمة إدارية ومالية قائمة على أعلى معايير الشفافية والإفصاح لضمان كفاءة الأداء وحماية المال العام، مع تنظيم تواجد الدولة في الأسواق بما يضمن عدم تمتع شركاتها بأي مزايا احتكارية أو دعم حكومي غير متاح للقطاع الخاص—كالإعفاءات الضريبية أو الاستثناءات التشريعية والإجرائية—منعاً للإضرار بالمنافسة العادلة وترسيخاً لبيئة استثمارية متكافئة.

وقال الرئيس السابق للجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، فخري الفقي، إن قانون تنظيم ملكية الدولة للشركات، يستهدف تنفيذ أهداف وثيقة سياسة ملكية الدولة، المتمثلة في تخارجها من بعض الأنشطة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص من خلال بيع حصص أو كل

المساهمات في الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها، مضيفًا أن هناك خططا للتخارج من 50 شركة خلال الفترة المقبلة، وذلك لإفساح المجال للقطاع الخاص لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وعدد الفقي، في تصريحات صحفية ، مزايا القانون الجديد في تنظيم تخارج الدولة من الشركات المملوكة لها أو التي يساهم فيها، حسب إقبال القطاع الخاص عليها، وتحديد أنسب آلية للتخارج.

الطروحات الحكومية ونقل الشركات القابضة



تترجم الوحدة هذا التوجه عبر إجراءات القيد والطرح في البورصة، بالتوازي مع التحركات المتعلقة بنقل بعض الشركات القابضة إلى جهات أخرى ،وتبرز أهمية تقييم كل إجراء في ضوء وضع الشركة وأدائها وفرص تطويرها، ومدى ملاءمة الطرح أو نقل الإدارة مقارنة ببدائل الاحتفاظ بالملكية مع تحسين الكفاءة.

وفي انعكاس عملي لهذا الاتجاه، كثفت الوحدة جهودها الإجرائية لتنجح في القيد المؤقت لـ 21 شركة تابعة لقطاعي الأعمال العام والبترول بالبورصة المصرية، مستهدفة الوصول إلى 30 شركة وطرح جانب منها للتداول الفعلي، وقد بدأت أولى الطروحات الحكومية بطرح حصة 45% من أسهم بنك القاهرة بقيمة 36.37 مليار جنيه مسجلاً أكبر طرح في تاريخ البورصة المصرية وقد تم تغطية شريحة الطرح العام بأكثر من 27 مرة عبر طلبات شراء تجاوزت 9.28 مليار سهم، واستقطب أكثر من نصف مليار دولار تم تحويلها من الخارج وفقا لتصريحات عمر رضوان، رئيس البورصة المصرية. وأعلنت شركة مصر لتأمينات الحياة التابعة لشركة مصر للتأمين القابضة المملوكة لصندوق مصر السيادي، اعتزامها طرح حصة 15% من أسهمها خلال شهر ديسمبر القادم.

فيما طرح القطاع الخاص ثلاث شركات خلال العام الجاري هم جورمية لتجارة وتوزيع المنتجات الغذائية، وشركة قرة لمشروعات الطاقة والاستثمار، وشركة إم إن تي تك القابضة للاستثمارات المالية (إم إن تي حالًا) وقيدت مؤقتًا شركة منصة مصر للتعليم. وتستعد عدد من شركات القطاع الخاص لطرح أسهمها في البورصة خلال العام الحالي والقادم. غير أن هذا التسارع الكبير وجعل التخارج عبر البورصة أولوية تتصدر دراسة الوضع التفصيلي لكل شركة

وسبل تطويرها وتحديث هياكلها التشغيلية والمالية أولاً، يطرح تساؤلاً جوهرياً حول ما إذا كانت جميع هذه الشركات الحكومية المدرجة مؤقتًا بحاجة فعلية ومجدية للطرح في سوق الأوراق المالية، أو فعالية الطروحات الحكومية كأداة رئيسية في تحقيق هدف تنشيط سوق الأوراق المالية دون النظر إلى أوضاع الاقتصاد الكلي والعوامل الخارجية المؤثرة في شهية المستثمرين في زيادة الاستثمارات في البورصة.

وفي تطور لافت تزامن مع إجراءات الطروحات الحكومية في البورصة، قال هاشم السيد، الرئيس التنفيذي لوحدة الشركات المملوكة للدولة أن الوحدة بدأت خطوات نقل ست شركات قابضة كانت تتبع وزارة قطاع الأعمال العام سابقًا إلى صندوق مصر السيادي وجهاز مستقبل مصر ليتولوا إدارتها، تنقل أربعة منهم إلى الصندوق السيادي هم الشركة القابضة للغزل والنسيج، والشركة القابضة للأدوية، والشركة القابضة للسياحة، والشركة القابضة للتشييد. ويجري دراسة وضع شركتي القابضة للصناعات المعدنية والقابضة للصناعات الكيماوية، للتوصل للجهة الأنسب لإدارتهم.

إشكالية إدارة الأصول وغياب الاستراتيجية المعلنة



تثير التحركات المتزامنة بشأن الطروحات ونقل الشركات القابضة تساؤلات حول الجهة التي ستتولى إدارة الأصول العامة، وطبيعة علاقتها بالتخطيط الاقتصادي والمالية العامة .وتتمثل المسألة الأساسية في ضرورة إعلان استراتيجية تشرح أهداف النقل ومعايير الاختيار وضمان استمرار مساهمة الشركات في الإنتاج والإيرادات.

وبمتابعة النشاط المكثف لوحدة الشركات المملوكة للدولة في برنامج الطروحات الحكومية في سوق الأوراق المالية سواء بالقيد المؤقت أو الطروحات المنفذة والمستهدفة، وكذلك إجراءات نقل شركات قابضة تمتلك العديد من الشركات التابعة في صناعات مختلفة وخطط الشراكة وبيع شركات لمستثمرين أجانب، نرى الوحدة لا تنفذ فقط برنامج تخارج الدولة من الأصول العامة المنتجة لصالح القطاع الخاص وفق سياسة ملكية الدولة المعلنة، لكن أيضًا تتخلص من إدارة شركات وزارة قطاع الأعمال العام تدريجيًا إلى إدارة خاصة خارج الحكومة حتى لو انتقلت تبعية الشركات إلى الصندوق السيادي وجهاز مستقبل مصر. تظل خطط عمل هذه الشركات بعيدة عن التخطيط الحكومي الشامل وصلاحيات التصرف في أصول الشركات

التابعة مطلقة لدى جهاد الإدارة الجديدة وكذلك أرباح الشـركات القابضـة التي كانت تعود للخزانة العامة تتوقف أو على الأكثر تحصل على نسبة قليلة منها حسب الوضع المالي المعقد لجهاز ضخم مثل مستقبل مصر للتنمية المستدامة والصندوق السيادي.

تنفذ وحدة الشـركات المملوكة للدولة خطط الطروحات الكبيرة وتبدأ في نقل عدد كبير من الشركات المسـؤولة عنها دون اسـتراتيجية معلنة ترسـم شـكل وهدف إدارة الأصـول العامة للدولة التي من المفترض أن تعمل الحكومة على تنميتها وزيادة إيرادات وإسـهامها في زيادة الإنتاج المحلي بما يزيد في النهاية من موارد الموازنة العامة للدولة تسـاعد في تقليل الحاجة للاقتراض، وخفض العجز المالي لا زيادته بخصـم إيرادات محققة، ويزداد الأمر غرابة مع حداثة عمر الوحدة حيث لم على إنشـائها سـوى سـنة وثلاثة أشـهر فقط ولم تنشـط طبقًا لنشاطها المعلن سوى في قيد الشركات في البورصة أو التحضير لنقل عشرات الشركات التابعة لها إلى جهات أخرى.

طرح شركة غزل المحلة

قرار التقسيم ومسار طرح المصانع الجديدة

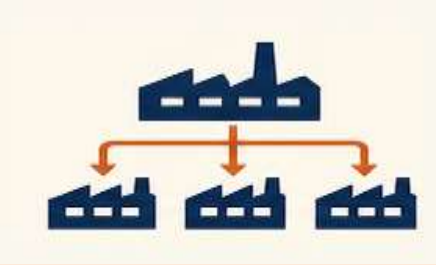

يقوم قرار التقسيم على فصل المصانع الجديدة التي شملها مشروع التحديث عن الشركة القائمة، تمهيدًا لطرح الكيان الجديد في البورصة أو عرضه على مستثمر استراتيجي .ويقتضي تقييم هذا المسار إعلان أسبابه الاقتصادية، وبيان أثره على الشركة القديمة، وضمان ألا يتحول الفصل إلى مدخل لإضعاف النشاط القائم أو تحميله مزيدًا من الأعباء.

أعلنت وحدة الشركات المملوكة للدولة الانتهاء من تقسيم شركة غزل المحلة إلى شركتين، تضم الشركة الجديدة المصانع الجديدة (1،4،6) التي تم إنشاؤها ضمن مشروع تحديث صناعة الغزل والنسيج. استعدادًا لطرح الشركة في البورصة أو عرضها على مستثمر استراتيجي. وجاءت خطوة التقسيم بحسب تصريحات صحفية للدكتور هاشم السيد الرئيس التنفيذي للوحدة بهدف تسهيل جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية بفصل الأصول الرابحة عن الشركة القديمة المحملة بأعباء مالية وديون لا تتوافق مع معايير قيد الشركات في البورصة.

بدأ مسار عرض الشركة على مستثمرين في أكتوبر 2025 باجتماع رئيس الوزراء مصطفى مدبولي مع رئيس مجلس إدارة مجموعة أروجلو القابضة العالمية، لبحث التعاون مع المجموعة في إدارة وتشغيل عدد من مصانع الغزل والنسيج التابعة لوزارة قطاع الأعمال قبل حلها. وأوضح مدبولي أن الهم الأول للدولة هو الاستفادة من الاستثمارات الكبيرة التي ضختها الدولة في مشروع تحديث الغزل والنسيج وتحقيقها أعلى أرباح ممكنة من خلال إدارتها وتشغيلها عبر شركات عالمية، وتجنب وقوعها في مسلسل تدهور كالذي شهدته في العقود الماضية نتيجة سوء الإدارة. وأوضح رئيس مجلس إدارة مجموعة أروجلو استعداد الشركة بما تملكه من إمكانيات وخبرات لإدارة وتشغيل أصول شركة غزل المحلة المطورة خاصة مع كفاءة المباني والإنشاءات وحداثة الماكينات الجديد التي تضاهي أفضل المصانع في العالم.

المديونية وغياب الإفصاح عن الموقف المالي



يرتبط قرار التقسيم بحديث متكرر عن أعباء مالية ومديونيات على الشركة، من دون عرض تفصيلي كافٍ لطبيعتها وأسباب تراكمها وخطة تسويتها .ويجعل ذلك الإفصاح عن البيانات المالية وأثر التسوية على الأصول والالتزامات، شرطًا لازمًا لتقييم سلامة القرار ومساءلة الجهات المسؤولة عنه.

كما لم تعلن وحدة الشركات المملوكة للدولة عن تفاصيل الوضع المالي لشركة مصر- للغزل والنسيج بالمحلة الكبري قبل قرار التقسيم سوى أنها محملة بالتزامات مالية كبيرة، دون إفصاح عن طبيعة هذه الأعباء وأسباب تراكمها وخطة الوحدة لإعادة هيكلة وتسوية الموقف المالي للشركة القديمة بعد التقسيم بما يضمن استمرار نشاطها الإنتاجي دون تصفية أو تسريح آلاف من عمال الشركة. ويمثل ذلك إخلالاً بمبدأ الشفافية والإفصاح أمام الرأي العام الذي يعد المساهم الرئيسي- في ملكية الدولة ولا يتفق مع الدور المنوط بالوحدة تحقيقه في تعزيز حوكمة إدارية ومالية تحقق كفاءة في استخدام الموارد المتاحة وكذلك مشاركة الجمهور والمؤسسات الرقابية في خطط ونتائج الإصلاح المؤسسي.

وفي أبريل 2023 صرح رئيس الوزراء، خلال مؤتمر صحفي لتفقد مشروعات تطوير عدد من مصانع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى في الغربية تسوية مديونيات مستحقة على الشركة تقدر ب 21 مليار جنيه ". وفي سبتمبر الماضي ناقش نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية حسين عيسى- الموقف التنفيذي لفض التشابكات المالية وتسوية المديونية بين الشركة القابضة للغزل والنسيج والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، مع مساعد رئيس الوزراء، الرئيس التنفيذي لوحدة الشركات المملوكة للدولة هاشم السيد، ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج، وسعيد عرفة مساعد وزير الاستثمار. لبحث تنفيذ بروتوكول التعاون المبرم بين الطرفين لفض التشابكات المالية والمديونيات.

تواصل الحديث عن ديون الشركة دون تقديم تفاصيل عن الحجم الكلي للمديونية وحجم المديونية لصالح الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ونسبتها من إجمالي ديون وأسباب تراكمها و خطة التسوية وآلياتها، وما إذا كانت تتضمن تخلي شركة مصر- للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى عن أصول أو أراض تمتلكها، كما حدث في تسوية مديونية " الهيئة الوطنية للإعلام" التي تنازلت بموجبها عن ملكية 44 أصلاً غير مستغل عبارة عن قطع أراض ومبان إلى بنك

الاستثمار القومي بقيمة 18.06 مليار جنيه لسداد جزء من المديونية، إضافة إلى إسقاط وإلغاء فوائد وغرامات تأخير متراكمة على الهيئة بإجمالي 51.4 مليار جنيه، بحسب ما أعلنته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. والأكثر أهمية لم تطرح وحدة الشركات المملوكة للدولة المبرر الاقتصادي والاستثماري لتقسيم شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبري بين شركة بأصول جديدة رابحة وقديمة بأصول كبيرة محملة بالتزامات مالية إذا كان هناك خطة لتسوية هذه الالتزامات وتحسين الوضع المالي للشركة بما يقلل من أهمية التقسيم حتى لو كان الغرض طرح حصة من الشركة في البورصة المصرية.

التخارج ومبررات الخصخصة وموقع القطاع الخاص



تضع الورقة مبررات التخارج في سياق أوسع يتصل ببرامج الخصخصة ومشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، وتقارن هذه المبررات بالمؤشرات الواردة عن مساهمة القطاع الخاص في الناتج والتشغيل والاستثمار .ويتيح هذا السياق اختبار مدى انطباق مبررات البيع على شركة صناعية جرى ضخ استثمارات عامة كبيرة في تحديثها.

و تتماشى إشارة رئيس الوزراء إلى " عقود من سوء الإدارة" في شركات القطاع الأعمال العام مع الخطاب الذي صاحب موجات الخصخصة المستمرة منذ إقرار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في عام 1991، يتكرر الآن نفس المبررات والشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي في برامجه، فقد شغل ملف خصخصة الشركات الحكومية محوراً رئيسياً في برنامج التسهيل الائتماني الحالي، حيث كان تأخر تنفيذ مستهدفات برنامج التخارج الحكومي سبباً أساسياً في تأجيل الصندوق صرف الشريحة الخامسة من القرض ودمجها مع الشريحة السادسة، وركز البرنامج على بيع الأصول العامة بهدف إفساح المجال أمام القطاع الخاص لمشاركة أوسع في الاقتصاد وقيادة النمو الاقتصادي، وتعزيز سياسات الحكومة والمنافسة العادلة في الأسواق، وتوفير عوائد دولارية تستخدم في سداد أقساط وفوائد الديون الخارجية.

وفيما يتعلق بشق توسيع مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي توضح المؤشرات صورة مختلفة للواقع حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 79.5% لعام 2025/2024 ويستحوذ القطاع الخاص على 24.6 مليون مشتغل من قوة العمل في مصر من إجمالي 29.9 مليون مشتغل في عام 2024، ما يمثل نسبة 82.3%من

إجمالي المشتغلين. وقد ارتفعت مساهمة القطاع الخاص إلى 56.5% من إجمالي الاستثمارات خلال السـنوات الثلاث الماضـية، مقارنة بنحو 39.8% في فترة سـابقة. وقد التزمت الدولة بوضع سقف للاستثمارات العامة في العام المالي 2025/24، 1 تريليون جنيه.

نتائج التحديث والقدرة الإنتاجية والتصديرية



تقدم بيانات الإنتاج والصادرات والمبيعات والأرباح الواردة في الورقة مؤشرات أولية على ما أتاحه مشروع التحديث من توسع في الطاقة الإنتاجية وتحسن في القدرة على النفاذ إلى الأسواق .ومن ثم، ينبغي أن تكون هذه النتائج جزءًا أساسيًا من تقييم مستقبل الشركة، إلى جانب الالتزامات التمويلية وتكاليف التشغيل .

ولا تنسجم مبررات الخصخصة التي تسوقها الحكومة المصرية مع حالة شركة غزل المحلة أو قطاع الغزل والنسـيج الذي تمتلك فيه مصر تاريخ طويل وإمكانيات كبيرة وخبرات متراكمة وسـمعة عالمية مميزة، وبرهنت نتائج تحديث مصـانع غزل المحلة على ذلك فقد وصـلت الشركة القابضة للغزل والنسيج صادرات من الغزول إلى 100 مليون دولار قبل إنتهاء مراحل المشروع الثلاثة، ونجحت في سداد أقساط بقيمة 108 مليون دولار من إجمالي قرض استيراد الماكينات وخطوط الإنتاج الجديدة الذي يتم سـداده بدفعات حتى عام 2033، مما يؤكد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق أرباح بالنظر إلى زيادة القدرات التصـنيعية من للشـركة بعد التطوير، حيث ارتفع إنتاج الغزل من 30 ألف طن سنويًا إلى 160 ألف طن عند التشغيل الكامل، وزاد إنتاج النسـيج من 25 مليون متر إلى 200 مليون متر سـنويًا، كما ارتفع إنتاج الملابس الجاهزة من 8 آلاف قطعة إلى 40 ألف قطعة.

و تتطابق النتائج الأولية للمشـروع مع الدراسـات الاقتصـادية التي تشـير إلى تحقيق مبيعات بقيمة 44 مليار جنيه في السـنة الأولى عند التشـغيل الكامل، بصـافي ربح 6 مليارات جنيه، ترتفع إلى 83 مليار جنيه مبيعات وربحية 18 مليار جنيه في السـنة الخامسـة بحسـب تصريحات عصام صادق العضو المنتدب المالي والإداري بالشركة القابضة للغزل والنسيج.

وكانت أخر ميزانية أعلنتها وزارة قطاع الأعمال العام للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس ميزانية عام 2024/2023 ارتفعت بها المبيعات المحققة محليا والصـادرات لتبلغ

4.1 مليار جنيه بمعدل نمو 51% عن العام السابق، وحققت الشركة القابضة بصورة مستقلة زيادة في الأرباح بنسبة 227% عن العام السابق لتبلغ 503 مليون جنيه.

حقوق العمال ومخاطر التشغيل عبر شركات وسيطة



لا يقتصر تقييم نتائج التطوير على كفاءة المعدات وحجم الإنتاج، بل يشمل شروط تشغيل العمال الذين يقومون فعليًا بالعمل داخل المصانع وعلى خطوط إنتاج الشركة .ويعرض هذا المحور المخاوف المرتبطة بالتعاقد عبر شركات وسيطة، وما قد يترتب عليه من تفاوت في الحقوق والأمان الوظيفي والحماية التأمينية، في ضوء أحكام قانون العمل ومقترحات الدار.

ويلاحظ أن المصانع الجديدة في شركة غزل المحلة التي تم تطويرها ضمن مشروع التحديث، قد انتهجت نهجاً – مثير للقلق- للتنصـــل من الالتزام بحقوق العمال، وذلك بتشـــغيل أغلب عمالها من خلال شركة خاصـــة – مقرها في حي المعادي- وإكراه المتقدمين للعمل على توقيع عقود عمل- شكلية- مع هذه الشركة رغماً عن إرادتهم، ورغم تقدمهم للعمل استجابة لإعلان شركة غزل المحلة عن حاجتها إلى عمال جدد، واستكمالاً لذلك تم التعاقد مع العمال بموجب عقد محدد المدة لمدة عام واحد لم يتضمن أية ضمانات تتعلق بحقوقهم.

ويذكر في هذا الصـــدد أن قانون العمل رقم 14 لســـنة 2025 قد نظم قواعد العمل المتعلقة بوكالات الاستخدام، حيث خالف اتفاقية العمل الدولية رقم 181، التي تحظر اقتطاع شركات التوظيف أية رســـوم أو نفقات، وذلك بالنص في المادة (41) منه على جواز اقتطاع شركة التوظيف نســـبة (1%) من أجر العامل الذي يتم توظيفه لمدة عام، ووفقاً لأحكام القانون في هذا الشـأن يقتصر عمل هذه الشركات على إلحاق العمالة فقط، ولا يحق لها تشـغيل العمال لدى صاحب العمل بعد ذلك.

غير أن ما قامت به شركة غزل المحلة، وما يعد ظاهرة في ســوق العمل المصرـي، هو التحايل على القانون، بالتعاقد مع شركة "يقال إنها شركة خدمات أو ما شـــابه ذلك" تعاقداً صـــورياً حيث يتم تشـغيل العمال صـورياً وتحرير عقود عمل لهم معها، رغم أنهم يتم تشـغيلهم فعلياً في الوظائف التي يقوم بها زملائهم المعينون بشـركة غزل المحلة وعلى خطوط إنتاجها، بما

يؤدي إلى إهدار حقوقهم التأمينية واختلاف النظام الإداري الخاضـــعين له والامتيازات عن زملائهم في الشركة الحكومية.

ولعله يجدر بالذكر أيضـاً أن تشـغيل العمال على هذا النحو يشـبه إلى حد كبير تشـغيل من خلال "مقاول أنفار" رغم حظر قانون العمل لذلك، وكانت دار الخدمات النقابية والعمالية قد ضمنت ملاحظاتها على مشروع قانون العمل أثناء مناقشته في مجلس النواب اقتراحاً هاماً في محاولة للحد من ظاهرة التشـغيل من الباطن واسـعة الانتشـار، وذلك للمطالبة بتعديل المادة (94) التي تنص على أنه " إذا عهد صـاحب العمل إلى صـاحب عمل آخر بتأدية عمل من أعماله، أو جزء منها وذلك في منطقة عمل واحدة وجب على الأخير أن يسـوى بين عماله، وعمال صاحب العمل الأصلي في جميع الحقوق ويكون الأخير متضامناً معه في الوفاء بجميع الالتزامات التي تفرضـها أحكام هذا القانون " وهو نص أكدت الدار على أهميته فيما يكفله من تمكين العمال من مطالبة صـاحب العمل الأصـلي "والفعلي" بحقوقهم، غير أنه لا يكفي للحد من الظاهرة السـلبية التي تضرـب سـوق العمل وتشـمل قطاعات صـناعية متعددة ، وتمتد- للأسف- إلى القطاع الحكومية وقطاع الأعمال العام.

ولذلك كان اقتراح دار الخدمات النقابية والعمالية بإضافة فقرة تتضمن شرطين هما:

1. أنه لا يجوز لصاحب العمل أن يعهد إلى صاحب عمل آخر بتشغيل عماله لديه لتأدية أعمال أو وظائف تعد من الأعمال أو الوظائف الأصلية التي تتصل بنشاط منشأته.

2. أنه لا يجوز أن تتجاوز نســبة عمال صــاحب العمل الآخر (10%) من إجمالي عدد العاملين بالمنشأة.

التناقض بين التحديث الصناعي وسياسة التخارج



تكشف المعطيات السابقة عن تناقض بين استثمار الدولة في تحديث قاعدة صناعية واسعة، وبين الاتجاه إلى فصل الأصول الجديدة وطرحها قبل إظهار تقييم معلن وشامل لبدائل الإدارة والتسوية المالية .ويختبر هذا المحور مدى اتساق قرار التقسيم والتخارج مع أهداف المشروع الصناعي وقدرة الشركة على الاستمرار وتحقيق عوائد عامة طويلة الأجل.

يعتبر نهج الحكومة المصرـية تجاه شركة غزل المحلة نموذج على تناقض السـياسـات العامة فيما يخص حوكمة وتطوير شركات القطاع العام حيث وضعت الدولة المصرية ممثلة في وزارة

قطاع الأعمال العام سابقاً خطة شاملة وتفصيلية لمشروع قومي لتحديث صناع الغزل والنسيج في مصر- شاملة كل مراحله بدءاً من زراعة القطن وتداوله في البورصة السلعية و محالج القطن وإنشاء مصانع جديدة وإعادة تأهيل المصانع القديمة في مختلف الأقاليم المصرية للاستفادة من الإمكانيات التاريخية في صناعة ذات أهمية في تصديرية عالية وتعتبر قطاع كثيف العمالة بما يساهم في تعزيز معدلات التشغيل، وبالفعل طبقاً للمؤشرات الأولية حققت الخطة نتائج تبشر- بالوصول إلى مستهدفات الأرباح بما يسمح بتغطية تكاليف المشروع الكبيرة البالغة 65 مليار جنيه منهم 540 مليون دولار وتحقيق أرباح صافية.

ما يدحض فكرة الحاجة إلى فصل شركة غزل المحلة أكبر شركات القابضة للغزل والنسيج بحجة التخلص من أعباء والتزامات مالية كان يمكن تسويتها سواء من خلال موارد الشركة نفسها أو بحسب طبيعة الالتزامات إن كانت تخص جهات تابعة للدولة وتستطيع الحكومة تحملها عن الشركة كما حدث وتحملت وزارة المالية عن عدد من الهيئات والجهات الحكومية التزامات سواء لصالح الخزانة العامة أو القطاع الخاص طالما يسهم ذلك في تعزيز الموقف المالي لأصل هام استثمرت فيه الدولة بالفعل المليارات وظهرت ثمار تطويره بالفعل.

ويصبح تركيز وحدة الشركات المملوكة للدولة التي لم تكمل عام على تأسيسها على تقسيم شركة غزل المحلة وطرحها في البورصة أو عرضها على مستثمر أجنبي محل شك في اعتماده على أساس اقتصادي سليم، وينافي فلسفة الوحدات المركزية التي تتولى إدارة الشركات المملوكة للدول بهدف تحقيق أرباح متزايدة ومستمرة تدعم المالية العامة للدولة وتخدم أهدافها التنموية. لا أن يكون دورها الرئيسي- وشغلها الشاغل معكوساً بالتركيز على تنفيذ اشتراطات صندوق النقد بالتخلص من الشركات الحكومية لمساعدة في تخفيف عبء الدين الخارجي الذي يمكن معالجته بصور أخرى دون فقدان إيرادات دولارية مستمرة.

خاتمة وتوصيات.



تخلص الورقة إلى أن مستقبل غزل المحلة لا ينبغي أن يُختزل في قرار الطرح أو نقل الإدارة، بل يتطلب تقييمًا شاملًا لكفاءة إدارة الأصل العام وقدرته على الإنتاج وتوليد الإيرادات وصون حقوق العاملين .وتنطلق التوصيات من أولوية الإصلاح المؤسسي والشفافية والمساءلة، مع إشراك التنظيمات النقابية في القرارات التي تمس مستقبل الشركات والعمال.

تحتاج الحكومة المصرية إلى إعادة النظر إلى الأصول العامة الإنتاجية للدولة باعتبارها أصول استراتيجية قادرة على توليد إيرادات غير ضريبية وتسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي في جوانب التشغيل والإنتاج الصناعي وخفض الاعتماد على الواردات التي تستنزف موارد النقد الأجنبي، وتوفر متسعاً مالية يساعد على سد فجوة الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة، ما يخلق مساحة أكبر توجيه استثمارات أكبر نحو قطاعات التعليم والصحة والبحث العلمي والخدمات العامة، كما تلعب شركات القطاع العام دوراً حيوياً في تنفيذ السياسات الصناعية التي قد يحجم القطاع الخاص على الاستثمار فيها إضافة لتوفير كثير من المصانع العامة مرونة عالية في تلبية الاحتياجات الصناعية الطارئة للدولة في أوقات الأزمات بشكل لا يتاح بسهولة في شركات القطاع الخاص.

وبينما نقبل على انتهاء برنامج التسهيل الائتماني مع صندوق النقد الدولي نهاية العام الحالي وتستعد الحكومة بإعداد برنامج اقتصادي وطني لمرحلة ما بعد الصندوق، تزداد أهمية التخلي عن سياسة إدارة الشركات المملوكة للدولة بهدف بيعها أو تصفيتها أو التخلص من أعبائها والتركيز بدلاً من ذلك على حسن إدارتها بكفاءة ومعالجة الاختلالات الإدارية والمالية الناتجة عن عقود من الإهمال وضعف الاستثمار الكفؤ وتحسين قواعد الشفافية والمحاسبة والتقييم الدورية ودعم حق المواطنين في متابعة الأصول التي تمثل لهم ولابنائهم ثروات قومية يصعب تعويضها.

و يجب أن يركز البرنامج المنتظر على إيلاء الحكومة الأسباب الجوهرية في الاختلالات الاقتصادية التي تفاقم من أثر الصدمات الاقتصادية الأولوية والجهد اللازمين دون البحث عن حلول سريعة لأزمات جوهرية مستمرة. وتقدم دار الخدمات النقابية والعمالية توصياتها التالية:

* إعادة تقييم ملف الطروحات الحكومية بما يضمن ملائمة طرح الشركات لظروف واحتياجات كل شركة دون التقييد بمشروطية قرض صندوق النقد الدولي والتوقف عن بيع وتصفية الشركات المملوكة للدولة والتركيز على حسن إدارتها بكفاءة.

* تعزيز الشفافية والمحاسبة بالتقييم الدوري وتمكين المواطنين من متابعة أنشطة والأوضاع المالية للأصول القومية.

* ضرورة إشراك النقابات العمالية داخل كل شركة تابعة لإدارة وحدة الشركات المملوكة للدولة في خطط الطرح وإعادة الهيكلة والتقسيم وضمان إقرار اتفاقيات جماعية تضمن الحقوق المهنية والاجتماعية لكافة عمال الشركات المملوكة للدولة.

* إلغاء التعاقد مع شركة التوظيف الخاصة وإبرام عقود عمل مباشرة مع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى تضمن حقوق العمال في الأمان الوظيفي والتأمين الصحي والاجتماعي.

* معالجة الاختلالات الإدارية والمالية وإعادة استثمار العوائد لتحديث المصانع العامة.

* إدارة ملف الدين العام كأولوية قصوى لتقليل أعباء خدمة الديون.

* إعادة النظر في أولوية مشروعات البنية التحتية المتطلبة لتمويل أجنبي ضاغط على موارد النقد الأجنبي.